

Distr.: General
19 January 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الرابعة والخمسون

19-23 نيسان/أبريل 2021

البند 3 (أ) من جدول الأعمال المؤقت *

مناقشة عامة: اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي
للسكان والتنمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني

تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

تضمّن برنامج العمل المتفق عليه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عناصر محددة للتكاليف. وانسجاماً مع التوصيات الواردة في التقرير السابق للأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2020/4)، يركز هذا التقرير على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية - التي تشمل الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة جنسياً، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية - والبيانات السكانية وتحليل السياسات. وهو يتضمن أحدث الاتجاهات في المساعدة الإنمائية الرسمية المتوائمة مع تلك العناصر، وكذلك تحليلاً للمساعدة الإنمائية الرسمية يتصل بالتركيز المواضيعي للجنة في دورتها الرابعة والخمسين. وبالنسبة إلى عام 2021، يكمن التركيز المواضيعي للجنة في الصلات بين السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة.

وتستند حصراً بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية التي جرى تحليلها في هذا التقرير والتقارير السابقة على إحصاءات المعونة التي جمعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتتصل هذه البيانات بعام 2019 على المستوى الإجمالي وبعام 2018 على مستوى المشاريع. غير أن البحوث الأولية تفيد بأن توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية شهد تغيراً كبيراً في عام 2020 يعزى إلى مرض فيروس كورونا



(كوفيد-19) وتداعياته، وبأن من المحتمل أن يطرأ انخفاض إجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2021 وما بعده.

وفي عام 2018، بلغ إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية للعناصر المحددة التكاليف الناشئة عن برنامج العمل 10,1 مليار دولار. وإذا ما حُولت هذه المدفوعات إلى حصة المرأة الواحدة في سن الإنجاب في العالم النامي بدولارات الولايات المتحدة، تبلغ هذه المساعدة 6,07 دولارات، وهو أدنى بشكل طفيف مما كان عليه في عام 2017.

وفي ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية للأمن الغذائي والتغذية وتنمية القطاع الأولي، المكوّن من الزراعة وصيد الأسماك والحراجة، فإن النصيب الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية يُنفق على السياسات والإدارة. وتُنفق حصة صغيرة نسبياً على الدعم الفعلي للإنتاج الزراعي وعلى الجهود الرامية إلى توفير زخم للإنتاج الزراعي تحقيقاً للأمن الغذائي. وكما لوحظ في عام 2020، ظلت المعونة المقدمة من الاقتصادات المتقدمة إلى الزراعة في البلدان النامية منخفضة، لا سيما عند مقارنتها بتقديرات الدعم الإجمالي المقدم من الاقتصادات المتقدمة إلى الزراعة في بلدانها.

أولاً - مقدمة

1 - يشمل برامج العمل المتفق عليه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عناصر محددة التكاليف للصحة الجنسية والإنجابية - تشمل الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والأمراض المنقولة جنسياً، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية - وتحليل البيانات والسياسات السكانية. وانسجاماً مع التوصيات الواردة في الوثيقة E/CN.9/2020/4، يقدم هذا التقرير أحدث اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية المتوائمة مع تلك العناصر، وتحليلاً للمساعدة الإنمائية الرسمية يتصل بالتركيز المواضيعي للجنة الرابعة والخمسين. وبالنسبة إلى عام 2021، ينصب التركيز المواضيعي للجنة على الصلات القائمة بين السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة.

2 - ولا يزال التحدي الذي يطرحه ضمان الأمن الغذائي بشكلٍ مطّرد لأعداد كبيرة ومتنامية من سكان العالم أخذاً بالتزايد. فالتدهور البيئي لا يقوّض الجهود الرامية إلى توفير قوة دفع للناتج الزراعي فحسب، بل إن الأنماط الحالية للناتج الزراعي تسهم أيضاً في التدهور البيئي. لذا، لا بد من تحقيق الاستدامة في إنتاج الأغذية واستهلاكها خدمةً لمصلحة الناس وكوكب الأرض. ويأتي هذا التقرير عن تدفقات الموارد مع تركيز على المساعدة الإنمائية الرسمية استكمالاً للتقارير العالمية والبرنامجية عن السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة التي أعدتها لجنة السكان والتنمية.

3 - ووفقاً للتوقعات العالمية لتمويل التنمية المستدامة لعام 2021 Global Outlook on Financing for Sustainable Development 2021 التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد انهار بالفعل التمويل المقدم من القطاع الخاص بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويقدر في التقرير أن التمويل المقدم من القطاع الخاص انخفض في عام 2020 بمبلغ 700 مليار دولار مقارنةً بعام 2019. ويعزى هذا الانهيار إلى انخفاض في استثمارات الحوافز المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمارات الأخرى، وفي التحويلات المالية الشخصية⁽¹⁾. ولم يتضح بعد الأثر الدقيق للأزمة على المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أنواع المعونة الإنمائية. وحتى لحظة كتابة هذا التقرير، كانت البيانات المجمعة عن المعونة الإنمائية متاحة عن عام 2019 فقط؛ وكان عام 2018 هو آخر سنة توفرت بشأنها بيانات عن المعونة القطاعية. وبذلك، ومع أن من المحتمل أن تكون للجائحة تبعات هامة على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن البيانات المتعلقة بتلك التبعات لن تتاح إلا حتى عام 2021 في ما يتعلق بالتدفقات المفصلة وحتى عام 2022 في ما يتعلق بالتدفقات المجمعة.

4 - وبغض النظر عن أوجه عدم اليقين المذكورة أعلاه، يُرجّح أن يترتب على هذه الأزمة بالنسبة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية أثر سلبي بقدر ما هو ضار. وبالنظر إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية غالباً ما تخصص كنصيب من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة، فإن الانكماش الحاد في الدخل القومي الإجمالي بسبب الأزمة الحالية يمكن أن يؤدي إلى انكماش حاد في مجمل مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلاوة على ذلك، فإن تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية الجاري تقييمها في هذا التقرير قد يوفر مؤشراً على قدرة البلدان على مواجهة التحديات التي يطرحها كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي مخصصات منخفضة المستوى نسبياً من المعونة لتنمية القطاع الصحي، بما في ذلك للموظفين،

(1) انظر Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *Global Outlook on Financing for Sustainable Development 2021: A New Way to Invest for People and Planet* (Paris, 2020).

إلى الحد من قدرات القطاع الصحي المحدودة أصلاً على مواجهة زيادة مفاجئة في عدد المرضى، ما يعني أن الناس قد لا يتلقون ما يحتاجونه من خدمات. وقد تؤدي المستويات المنخفضة من الدعم المقدم إلى الأعمال التجارية الزراعية في شكل بذور وأسمدة وتمويل إلى زيادة تقييد قدرات المؤسسات التجارية على الزراعة للموسم المقبل، ما قد يعرض مزيداً من الناس لانعدام الأمن الغذائي الآن وفي العام المقبل. وقد تتطوي المستويات المنخفضة من الدعم المقدم إلى نظم الحماية الاجتماعية في البلدان على الحد من قدرة تلك البلدان على ضمان التحويلات الاجتماعية اللازمة لعدد متزايد من الناس الذين باتوا يفتقرون إلى عمل أو مدخول، ما قد يوقع مزيداً من الناس في براثن الفقر.

5 - وبسبب جائحة كوفيد-19، فإن الناتج المحلي الإجمالي ما برح آخذاً بالتقلص في معظم البلدان، فمعدلات البطالة إلى ارتفاع، وإيرادات التحويلات الشخصية إلى انخفاض، والمداخيل إلى هبوط. وقدر البنك الدولي أن الجائحة ستدفع ما بين 88 مليون و 115 مليون شخص إضافيين إلى الفقر المدقع، وهذه أول زيادة في معدل انتشار الفقر منذ تسعينات القرن الماضي. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن الجائحة ستزيد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بما بين 83 مليون و 132 مليون شخص إضافي، لا نتيجة لزيادة الفقر فحسب، بل أيضاً بسبب الاضطرابات في سلاسل التوريد وفي الأسواق المحلية والعالمية. وتطرح هذه التطورات تحديات كبيرة أمام أهداف التنمية المستدامة الطموحة بالقضاء على الفقر والجوع في السنوات العشر المقبلة⁽²⁾.

6 - ويرد في الفرع الثاني من هذا التقرير استعراض عام للاتجاهات العامة للمساعدة الإنمائية الرسمية. ويتضمن الفرع الثالث استعراضاً للمساعدة الإنمائية الرسمية المرصودة للعناصر المحددة للتكاليف في برنامج العمل. ويتناول الفرع الرابع المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة، ويتضمن الفرع الخامس الاستنتاجات والتوصيات. وفي حين تضمن التقرير السابق درساً لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في الفترة من عام 1994 إلى عام 2019، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبرنامج عمل المؤتمر الدولي، يركز هذا التقرير على الفترة الممتدة منذ عام 2010. وبغية إجراء استعراض لتدفقات التجميعية للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن آخر سنة مدرجة في التحليل هي عام 2019، أما بالنسبة إلى إجراء تحليل لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية مصنفة بحسب القطاع والمشروع، فإن آخر سنة مدرجة في التحليل هي عام 2018. واستُخدمت سلسلة زمنية من المدفوعات الإجمالية للمساعدة الإنمائية الرسمية لتتبع التغير مع الزمن.

7 - واعتمدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منهجية جديدة لقياس تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. فهي انتقلت من تركيز على المساعدة الإنمائية الرسمية المدفوعة أو الملزم بها (منهجية التدفق النقدي) إلى تركيز على عناصر منح المساعدة الإنمائية الرسمية (منهجية مكافئ المنح) (انظر الإطار 1). وعليه، فإن التدفقات التي تحتوي على عنصر منحة كافية هي وحدها التي تُعتبر مساعدة إنمائية رسمية. ومع أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقاس وفق منهجية "عنصر المنحة" متاحة على المستوى التجميعي، فإنه يجب على التحليل القطاعي للمساعدة الإنمائية الرسمية أن يظل معتمداً على منهجية "التدفق النقدي" التي كانت تستخدم سابقاً. وتوخياً للاتساق، وما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن التحليل

(2) لمزيد من التفاصيل، انظر البنك الدولي، *الفقر والرخاء المشترك 2020: تبيل الأحوال* (واشنطن العاصمة، 2020) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمات أخرى، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم في عام 2020: تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحية ميسورة التكلفة* (روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020).

المعروض في هذا التقرير يستخدم إلى حد كبير منهجية التدفق النقدي ويركز على مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية بسعر ثابت لدولار الولايات المتحدة. وبمجرد إجراء المنهجية الجديدة تحليلاً أكثر تفصيلاً، فإنها ستستخدم في التقارير اللاحقة. غير أنه حتى عند ذلك، سيكون من الصعب إجراء تحليل لاتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى فترة أطول، لأن مجموعة بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية لم تُصحح لتتطابق معايير المنهجية الجديدة.

الإطار 1

المنهجية الجديدة لتقدير تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية

يصادف نشر بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2018 اعتماداً منهجية مكافئ المنح، التي وافقت عليها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 2014. وتوفر هذه المنهجية مقارنةً أكثر واقعية بين المنح، التي شكّلت 83 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية في عام 2018، إضافة إلى القروض، التي شكّلت نسبة الـ 17 في المائة المتبقية. وفي حين كانت القيمة الاسمية الكاملة للقروض تُعد في السابق مساعدةً إنمائيةً رسميةً، وكانت تُطرح المبالغ المسددة تدريجياً من تلك القيمة، فإنه، باستخدام منهجية مكافئة المنح، لا تُعد مساعدةً إنمائيةً رسميةً إلا حصة المنحة أو المبلغ الذي تقدمه الجهة المانحة عن طريق الإقراض بأسعار فائدة أدنى من أسعار السوق. وتحدّد بارامترات القروض بحيث لا يمكن للجهات المانحة من الآن فصاعداً تقديم القروض إلى البلدان الفقيرة إلا بشروط سخية جداً. ولأن الرقم الجديد لمكافئ المنح لا يمكن مقارنته بالبيانات الماضية للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن أرقام عام 2018 تستهل سلسلة جديدة من مكافئات المنح للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وتؤثر منهجية مكافئ المنح أساساً على بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان التي ترتفع فيها نسبة القروض إلى المنح في ما قدمته من مساعدة إنمائية رسمية عام 2018، مثل اليابان (التي يرتفع فيها مكافئ المنح في المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 41 في المائة مقابل مساعدتها الإنمائية الرسمية، على النحو المستمد باستخدام منهجية التدفق النقدي، والبرتغال (زيادة تصل إلى 14 في المائة)، وإسبانيا (زيادة تصل إلى 11 في المائة)، وألمانيا (نقصان بنسبة 3,5 في المائة)، وبلجيكا وجمهورية كوريا وفرنسا (نقصان بنسبة 3 في المائة لكل منها). وبالكاد تؤثر المنهجية الجديدة على بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان التي تقدم مجمل معونتها في شكل منح⁽¹⁾.

المصدر: OECD, "Development aid drops in 2018, especially to neediest countries", 10 April 2019.

(1) لمزيد من المعلومات عن تاريخ هذا الهدف، انظر <https://developmentfinance.un.org/official-development-assistance>.

ثانياً - الاتجاهات الإجمالية في المعونة الإنمائية

8 - لا تزال البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي أكبر الجهات المانحة. غير أن عدداً متزايداً من البلدان غير الأعضاء في اللجنة، أي ما يسمى بالبلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، تزيد أيضاً من مساعدتها الإنمائية. وعلاوة على ذلك، وإضافة إلى البلدان والوكالات المتعددة الأطراف التي تقدم المساعدة الإنمائية، يتزايد عدد الجهات

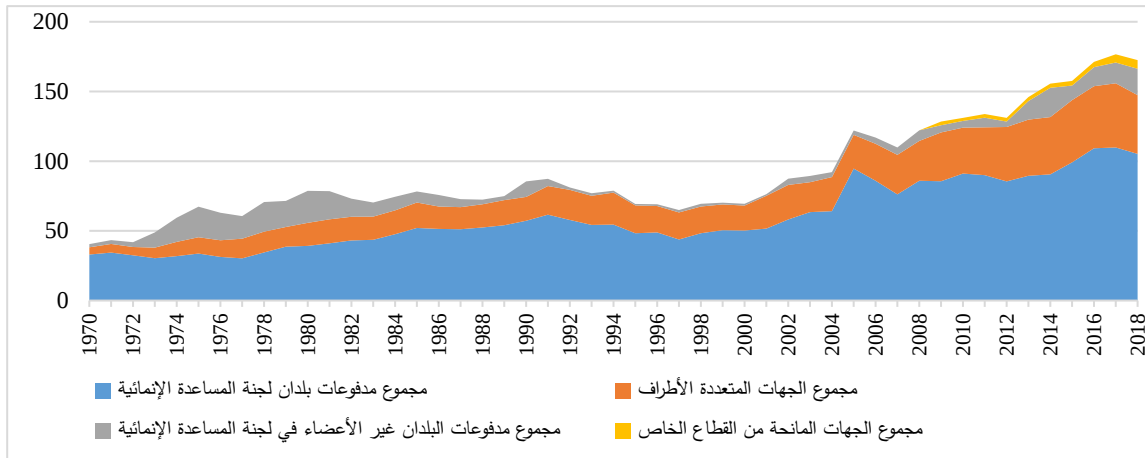
المانحة من القطاع الخاص. ومؤسسات القطاع الخاص هي أهم الجهات المانحة التي تدرج في هذه الفئة. فمؤسسة بيل وميليندا غيتس مثلاً، هي إلى حد بعيد أكبر جهة مانحة من القطاع الخاص في ما يتعلق بالمسائل المتصلة بالسكان. ونوقشت الزيادة في المعونة المقدمة من البلدان غير الأعضاء في اللجنة ومن الجهات المانحة من القطاع الخاص في أحدث تقارير الأمين العام عن تدفقات الموارد، ويبدأ هذا التقرير في إدراج البلدان غير الأعضاء في اللجنة والجهات المانحة من القطاع الخاص في تحليل المعونة الإنمائية. ويقتصر ذلك على البلدان والجهات المانحة من القطاع الخاص التي تقدم تقاريرها إلى اللجنة عن مساعدتها الإنمائية. ونظراً لإدراج الجهات المانحة من القطاع الخاص في التحليل، استُعيض إلى حد كبير عن مصطلح "المساعدة الإنمائية الرسمية" بعبارة "المعونة"، وهو مصطلح يشير إلى المساعدة الإنمائية المقدمة من القطاعين الرسمي والخاص.

9 - ويبين الشكل الأول صافي مدفوعات المعونة المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، والبلدان غير الأعضاء في اللجنة، والوكالات المتعددة الأطراف، والجهات المانحة من القطاع الخاص إلى جميع البلدان النامية للفترة 1970-2018. ورغم انخفاض المعونة في أواخر تسعينات القرن الماضي، فقد بدأت في الارتفاع مع اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، وهي ما برحت تسلك منحى تصاعدياً منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. واعتباراً من عام 2009، باتت البيانات تشمل المعونة الإضافية التي تقدمها وتبلغ عنها الجهات المانحة من القطاع الخاص.

الشكل الأول

مدفوعات المعونة المقدمة من الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص، 1970-2018

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة)



المصدر: تقديرات، استناداً إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. متاحة عبر الرابط www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-data/idsonline.htm

10 - وبلغ صافي مدفوعات المعونة المقدمة من الجهات المانحة من القطاع الرسمي نحو 166 مليار دولار في عام 2018، مقارنةً بنحو 171 مليار دولار في عام 2017، وهو ما يمثل انخفاضاً بنحو 5 مليارات دولار. ومع أن الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية لا تزال إلى حد بعيد أكبر المانحين، فإن الجهات المانحة غير الأعضاء في اللجنة والجهات المانحة من القطاع الخاص تضطلع بدور يتسم

بأهمية متزايدة. فقد زادت الجهات المانحة من القطاع الخاص صافي مدفوعات المعونة بين عامي 2017 و 2018، بما يمثل 6,2 مليار دولار، أو 3,7 في المائة من إجمالي المعونة في عام 2018.

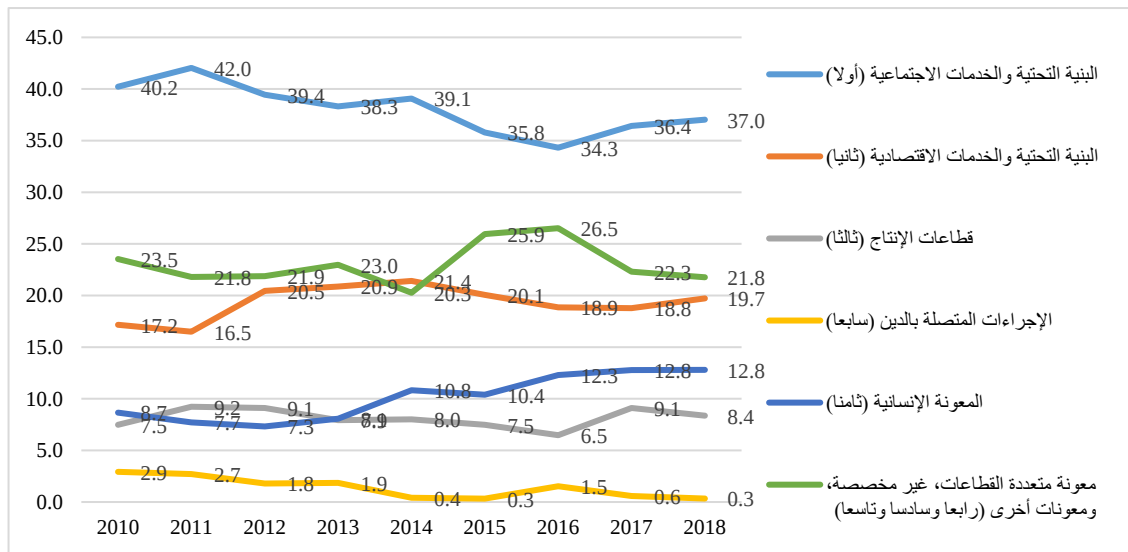
11 - إن توزيع المعونة حسب القطاع للفترة من 2010 إلى 2018 يؤكد من جديد الاستنتاجات التي جرى التوصل إليها سابقا بأن المعونة تُخصص بشكل متزايد للأغراض الإنسانية.

12 - ويبين الشكل الثاني توزيع إجمالي المعونة من قبل الجهات المانحة من القطاعين العام والخاص حسب القطاع بين عامي 2010 و 2018. وانخفضت المعونة المقدمة إلى البنى التحتية والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية والحوكمة، ولكنها لا تزال مع ذلك تمثل النسبة الأكبر من المعونة. فقد بلغت الحصة الإجمالية للمعونة المقدمة إلى البنى التحتية والخدمات الاجتماعية 37,0 في المائة عام 2018، أي ما يعادل ضعف حصة المعونة المقدمة إلى البنية التحتية والخدمات الاقتصادية، التي بلغت نسبتها نحو 19,7 في المائة عام 2018. وما برحت المعونة المقدمة لمواجهة التحديات الإنسانية ترتفع بشكل ملحوظ منذ عام 2013، حيث بلغت 12,8 في المائة من إجمالي المعونة في عام 2018؛ وظلت المعونة المقدمة لدعم الإنتاج منخفضة نسبيا، حيث حافظت على نسبة 8,4 في المائة عام 2018؛ وتراجعت المعونة التي تتخذ شكل تخفيف لعبء الديون إلى مستويات منخفضة جداً، حيث بلغت 0,3 في المائة عام 2018.

الشكل الثاني

مدفوعات المعونة المقدمة من الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص، 2010-2018

(بالنسبة المئوية من المجموع)



المصدر: تقديرات، استناداً إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

13 - وبين عامي 2010 و 2018، زادت المعونة الإنسانية بنسبة 4,1 نقطة مئوية، من 8,7 إلى 12,8 في المائة من إجمالي المعونة. وعلاوة على ذلك، يمكن القول إن أنواعاً أخرى من المعونة التي تخصص تحت فصول أخرى من قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يمكن أيضاً

أن تصنّف كشكل من أشكال المعونة الطارئة والإنسانية. وتشمل هذه الأنواع المعونة الغذائية (الرمز 520، الفصل السادس)، وكذلك تقديم المساعدة إلى اللاجئين في البلدان المانحة (الرمز 930، الفصل التاسع)؛ وفي حال إدراج هذه البنود، يمكن أن يتزايد القطاع الواسع النطاق للمعونة الإنسانية بسرعة أكبر. وفي ضوء جائحة كوفيد-19، يمكن توقُّع أن تزداد مخصصات المعونة للأغراض الإنسانية بقدر أكبر من ذلك، سواء كان ذلك بالقيمة المطلقة، أو كنسبة من المعونة. بيد أن هذه الجائحة تُبرز أيضاً الحاجة المستمرة إلى بناء قدرات القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية على التكيف، ومن المرجح أن تؤدي إلى ازدياد الحاجة إلى تخفيف عبء الديون.

14 - وأدت التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 إلى انكماشات اقتصادية عميقة في جميع أنحاء العالم. ومن المحتمل أن تصبح مستويات الديون المتراكمة غير قابلة للإدارة بالنسبة إلى بعض المقترضين، ما يعني أن الخسائر الناجمة عن حالات الإعسار قد تعرّض المؤسسات المالية لضغوط جديّة. كما أن الاحتياجات الإضافية من الإنفاق والإيرادات الضائعة تفرض ضغوطاً متزايدة على الميزانيات العامة والدين العام، وأجبرت عدداً متزايداً من البلدان على التماس مساعدة مالية خارجية إضافية. وقد تلقى صندوق النقد الدولي عدداً غير مسبوق من طلبات الحصول على مساعدات متصلة بالجائحة؛ وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2020، كان الصندوق قد منح 81 بلداً في جميع مناطق العالم مساعدات كهذه⁽³⁾.

15 - ونظراً للضائقة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، قد يكون من الضروري أيضاً زيادة تركيز المعونة على الحماية الاجتماعية وخلق فرص العمل والإسكان الاجتماعي. فقد كانت المعونة المقدمة من القطاعين الرسمي والخاص للحماية الاجتماعية على وجه الخصوص منخفضة على مدى السنوات الماضية مقارنة بالحاجة إليها، وهي شهدت انخفاضاً بالقيمة المطلقة ومن حيث قيمتها النسبية. وفي عام 2010، بلغت هذه المعونة 2,7 بليون دولار؛ وفي عام 2018، انخفضت إلى 1,9 بليون دولار. وفي عام 2018، بلغت نفقات الحماية الاجتماعية 1,3 في المائة، وشكّل دعم خلق فرص العمل 0,5 في المائة فقط، ودعم الإسكان المنخفض التكلفة أقل من 0,1 في المائة كحصة من إجمالي المعونة الرسمية والخاصة لجميع القطاعات. وتشكل هذه النسب مبالغ غير كافية على نحو محزن لتلبية الاحتياجات الحالية في أفقر بلدان العالم، حيث تعاني نسبة كبيرة من السكان من البطالة أو العمالة الناقصة، وكذلك من الفقر والأمن الغذائي؛ كما أنها غير كافية لمواجهة الزيادة المتوقعة في الفقر وانعدام الأمن الغذائي الناجمة عن الاحتياجات المتزايدة في هذه البلدان نتيجة للجائحة.

16 - وعلى غرار الجهات المانحة من القطاع الرسمي، تؤدي الجهات المانحة من القطاع الخاص دوراً متزايد الأهمية. ويخصص القطاع الخاص 60 في المائة من موارده للبنى التحتية والخدمات الاجتماعية - معظمها للصحة (31 في المائة)، وكذلك للصحة الجنسية والإنجابية (نحو 12 في المائة) - مقابل 31 في المائة للبنى التحتية والخدمات الاقتصادية، فضلاً عن الإنتاج. ورُصدت 10 في المائة من نسبة الـ 31 في المائة المخصصة لتلك القطاعات، للبنى التحتية والخدمات الاقتصادية، في حين رُصدت نسبة الـ 21 في المائة المتبقية للإنتاج؛ ومن نسبة الـ 21 في المائة المرصودة للإنتاج، حُصصت

(3) للاطلاع على أحدث البيانات والتفاصيل، انظر أداة صندوق النقد الدولي لتتبع الإقراض المتصل بكوفيد-19، وهي متاحة عبر الرابط www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/COVID-Lending-Tracker. انظر أيضاً قاعدة بيانات الصندوق المتعلقة باستجابات السياسات المالية لكوفيد-19، وهي متاحة عبر الرابط www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Fiscal-Policies-Database-in-Response-to-COVID-19.

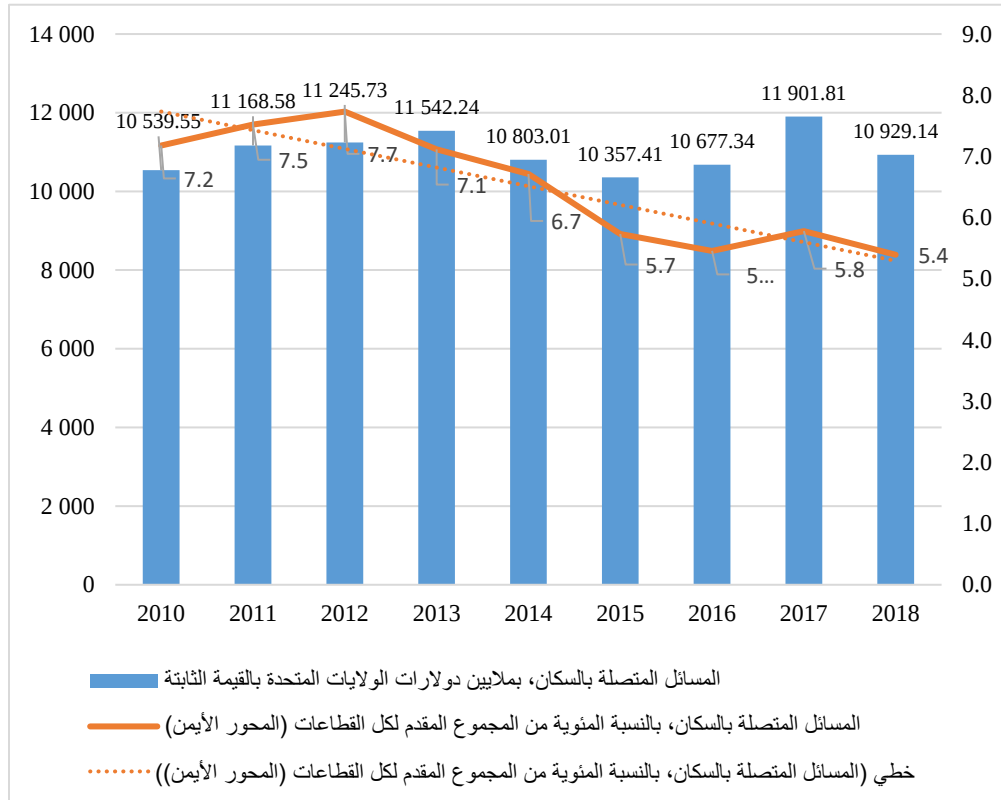
11 في المائة لدعم الزراعة، و 8 في المائة لدعم وضع السياسات التجارية وأنظمتها. وترد أدناه مناقشة إضافية لمساهمة القطاع الخاص في المسائل المتصلة بالسكان، وكذلك بالأمن الغذائي والتغذية وتنمية القطاع الأولي.

ثالثاً - تقديم المعونة الإنمائية إلى العناصر المحددة التكلفة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

17 - بلغت مدفوعات المعونة الإجمالية للمسائل المتصلة بالسكان المقدمة من الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص ذروتها في عام 2017، حيث بلغت 11,9 مليار دولار، ولكنها انخفضت إلى 10,9 مليارات دولار في عام 2018، وهو العام الأخير الذي يتوفر عنه توزيع قطاعي أكثر دقة للبيانات. وكحصة من المعونة الإجمالية، يمثل هذا العدد انخفاضاً من 5,8 إلى 5,4 في المائة بين عامي 2017 و 2018 (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

مدفوعات المعونة المقدمة من الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص للمسائل المتصلة بالسكان، 2010-2018



المصدر: تقديرات، استناداً إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

18 - ويبين توزيع إجمالي مدفوعات المعونة المقدمة من الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص للمسائل المتصلة بالسكان حسب المجالات الرئيسية - الصحة الجنسية والإنجابية، وكذلك تحليل

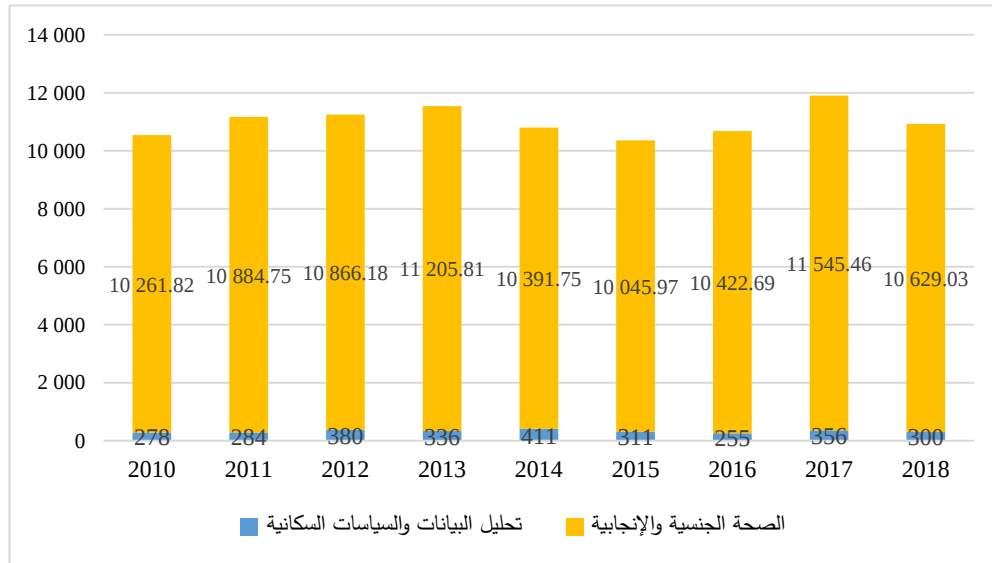
البيانات والسياسات السكانية - أن مدفوعات المعونة انخفضت في هذين المجالين، بيد أن الانخفاض لم يغيّر بشكل أساسي توزيع مدفوعات المعونة بين هذين المجالين. وفي عام 2010، شكلت المعونة المقدمة للصحة الجنسية والإنجابية 97,4 في المائة من المعونة المقدمة للصحة الجنسية والإنجابية ولتحليل البيانات والسياسات السكانية. وكما هو مبين في الشكل الرابع، في عام 2018، ظل هذا المبلغ ثابتاً عند نسبة 97,3 في المائة من المجموع.

19 - ويبين توزيع إضافي لإجمالي مدفوعات المعونة بحسب الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص المقدمة إلى الفئات الفرعية للصحة الجنسية والإنجابية أن الحصة الأكبر من المعونة لا تزال تخصّص للجهود الرامية إلى مكافحة الأمراض المنقولة جنسياً، لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا يزال هذا الأمر صحيحاً رغم الانخفاض في مدفوعات المعونة المقدمة من الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص إلى تلك الفئة الفرعية من 80,2 إلى 68,0 في المائة بين عامي 2010 و 2018، كما هو مبين في الشكل الخامس. وبين عامي 2017 و 2018، تراجعت المعونة المقدمة إلى هذا القطاع بنسبة 3,6 نقاط مئوية، وهو ما يمثل انخفاضاً في حصة من معونة إجمالية تزداد تقلصاً. وانعكس الانخفاض بالنقاط المئوية في زيادة قدرها 3,6 نقاط مئوية في مدفوعات المعونة المقدمة إلى تنظيم الأسرة، وفي زيادة تناهز 0,5 في رعاية الصحة الإنجابية. غير أنه، وكما لوحظ في تقارير سابقة، ينبغي توخي الحرص في تفسير هذه الفروق نظراً للتكامل التنفيذي بين العديد من إجراءات التدخل الجنسية والإنجابية⁽⁴⁾.

الشكل الرابع

مدفوعات المعونة المقدمة من الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص لتحليل البيانات والسياسات السكانية، وكذلك للصحة الجنسية والإنجابية، 2010-2018

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة)



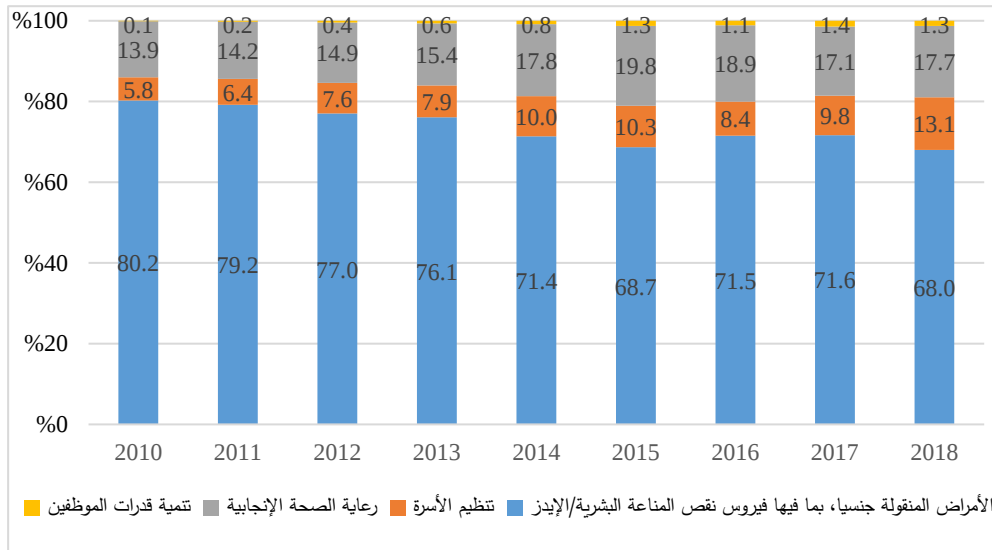
المصدر: تقديرات، استناداً إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(4) يتعين توخي الحرص عند تفسير هذه التغييرات بسبب الصعوبات التي تعترض تحديد المعونة المقدمة إلى هذه الفئات. للاطلاع على مناقشة لهذه المسائل وغيرها من المسائل المنهجية، انظر E/CN.9/2018/4.

الشكل الخامس

مدفوعات المعونة المقدمة من الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص، حسب الفئة الفرعية للصحة الجنسية والإنجابية

(بالنسبة المئوية)



المصدر: تقديرات، استنادا إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

20 - بين عامي 2017 و 2018، زادت الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية معونتها المقدمة لتحليل البيانات والسياسات السكانية، وهي لا تزال تشكل حصة الأسد من المعونة المقدمة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وزادت مخصصات المعونة لتحليل البيانات والسياسات السكانية المقدمة من الجهات المانحة الأعضاء في اللجنة من 145 مليون دولار إلى 208 ملايين دولار بين عامي 2017 و 2018، كما زادت البلدان غير الأعضاء في اللجنة مساعداتها في هذا المجال. وبين عامي 2017 و 2018، زادت الجهات المانحة من القطاع الخاص أيضاً مساعداتها في ذلك المجال من 8 ملايين دولار إلى 9 ملايين دولار. وتعزى هذه الزيادة في جزء كبير منها إلى زيادة في المعونة المقدمة من مؤسسة بيل وميليندا غيتس، التي ارتفعت من 3 ملايين دولار إلى 7 ملايين دولار وعوّضت فعليا عن انخفاض في المعونة المقدمة من جهات مانحة أخرى من القطاع الخاص. وسُجل انخفاض ملحوظ في المعونة المقدمة لتحليل البيانات والسياسات السكانية من الوكالات المتعددة الأطراف، من 204 ملايين دولار إلى 82 مليون دولار.

21 - وفي ما يتعلق بمدفوعات المعونة للصحة الجنسية والإنجابية، خُفّضت جميع الجهات المانحة من القطاع الرسمي مخصصاتها بين عامي 2017 و 2018، في حين زادت الجهات المانحة من القطاع الخاص معونتها المقدمة في هذا المجال. وخُفّضت الوكالات المتعددة الأطراف مخصصاتها من المعونة للصحة الجنسية والإنجابية إلى حد كبير، في حين زادت مؤسسة بيل وميليندا غيتس مخصصاتها لهذه المعونة. وفي حين تقلصت المعونة المقدمة من الوكالات المتعددة الأطراف من 162 مليون دولار إلى 640 مليون دولار، ازدادت المعونة المقدمة من مؤسسة غيتس من 591 مليون دولار إلى 614 مليون دولار. بيد أن الزيادة في المعونة المقدمة من مؤسسة غيتس لم تعوّض الانخفاض الكلي في المعونة المقدمة إلى هذا القطاع. وبشكل عام، انخفضت في هذه الفترة المدفوعات الإجمالية للمعونة المقدمة للصحة الجنسية والإنجابية من 11 545 مليون دولار إلى 10 629 مليون دولار، أي بانخفاض ناهز بليون دولار، أو 8 في المائة من المجموع. وتزداد حدة

الانخفاض في مدفوعات المعونة، لدى التعبير عنها بدولارات الولايات المتحدة لكل امرأة في سن الإنجاب في البلدان النامية، لأن الانخفاض في مدفوعات المعونة بالقيمة المطلقة تزامن مع زيادة في عدد النساء في سن الإنجاب في البلدان النامية (انظر الجدول 1). وفي عام 2017، بلغ إجمالي مدفوعات المعونة للصحة الجنسية والإنجابية المقدمة من الجهات الرسمية والخاصة 7,19 دولار لكل امرأة في سن الإنجاب في البلدان النامية. وفي عام 2018، انخفضت المعونة المقدمة من الجهات الرسمية والخاصة في هذا المجال إلى 6,57 دولار لكل امرأة في سن الإنجاب في العالم النامي. وشكلت المبالغ المقدمة من الجهات المانحة من القطاع الرسمي 6,07 دولار من هذا المبلغ في عام 2018. وعلى سبيل المقارنة، خصصت الجهات المانحة من القطاع الرسمي 5,03 دولارات في عام 2018، لدى قياس هذا المبلغ بمكافئات المنح.

الجدول 1

مدفوعات المعونة المقدمة من الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص للصحة الجنسية والإنجابية لكل امرأة في سن الإنجاب في العالم النامي في الأعوام 2010 و 2017 و 2018

مكافئات منح المعونة،			مدفوعات المعونة،			
بدولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة			بدولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة			
2018	2017	2010	2018	2017	2010	
الصحة الجنسية والإنجابية						
5,02	-	-	5,05	5,34	5,02	البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية
0,00	-	-	0,00	0,00	0,00	البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية
0,01	-	-	1,01	1,35	1,55	الوكالات المتعددة الأطراف
5,03	-	-	6,07	6,69	6,57	مجموع الجهات المانحة الرسمية
-	-	-	0,38	0,37	0,27	مؤسسة بيل وميليندا غيتس
-	-	-	0,13	0,13	0,01	الجهات المانحة الأخرى من القطاع الخاص
-	-	-	0,51	0,50	0,28	مجموع الجهات المانحة من القطاع الخاص
-	-	-	6,57	7,19	6,85	مجموع الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص

المصدر: تقديرات، استناداً إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. متاحة عبر الرابط www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-data/idsonline.htm.

22 - ومع أن المعونة المقدمة من الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص للمساائل المتصلة بالسكان تكتسي أهمية بالغة، فإنها غير كافية لوضع حد لاحتياجات تنظيم الأسرة غير المُلبَّاة ووفيات الأمومة التي يمكن تفاديها، فضلاً عن العنف الجنساني. واحتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبالتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء صندوق الأمم المتحدة للسكان، التأم المجتمع العالمي في مؤتمر قمة نيروبي من 12 إلى 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وقام المشاركون في المؤتمر الرفيع المستوى بحشد الإرادة السياسية وسعوا إلى زيادة الالتزامات المالية لتبلغ المستويات اللازمة لتنفيذ برنامج العمل تنفيذًا كاملاً. وفي إطار مؤتمر القمة، قُدمت بحوث تناولت التكاليف المتوقعة والنقص في التمويل المرتبط بتحقيق النتائج التالية التحويلية والمتمحورة حول الإنسان: وضع حدٍ لوفيات الأمومة التي يمكن تفاديها؛ ووضع حد لاحتياجات تنظيم الأسرة غير المُلبَّاة؛ وإنهاء العنف الجنساني وجميع الممارسات الضارة، بما فيها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والزواج المبكر

والقسري. وتشير التقديرات إلى أن تحقيق تلك الأهداف سيتطلب قرابة 264 بليون دولار بين عامي 2020 و 2030. ومن المتوقع تمويل نحو 42 بليون دولار من هذه المساعدة عبر مساعدات الجهات المانحة وأن تغطي مبلغ الـ 222 بليون دولار المتبقي مجموعة متنوعة من المصادر الخارجية والوطنية من القطاعين العام والخاص، بما يشمل النفقات من الأموال الخاصة. وقد زادت التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 من هذه الاحتياجات. فقد أحدثت عملياً صدمة سلبية لخط الأساس لهذا التقدير، وباتت تتطلب، تبعاً لذلك، إجراء تعديل تصاعدي لتقديرات الموارد. وترد في الإطار 2 مناقشة لأثر الجائحة، بما في ذلك تبعاتها على النتائج التحويلية الثلاث التي جرى الاتفاق عليها في مؤتمر قمة نيروبي.

الإطار 2

تبعات جائحة كوفيد-19 على النتائج التحويلية

كان لجائحة كوفيد-19 تأثير ضار على الإنجاز المتوقع للنتائج التحويلية التي جرى الاتفاق عليها في مؤتمر قمة نيروبي عام 2019 وهي: وضع حد لاحتياجات تنظيم الأسرة غير المُلبّاة؛ ووضع حدّ لوفيات الأمومة التي يمكن تفاديها؛ وإنهاء العنف الجنساني وجميع الممارسات الضارة. وقد أثرت الجائحة على التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف في ما يتعلق بالعرض والطلب على الخدمات. وتشمل المسائل المتصلة بالعرض انخفاض توفّر العاملين في مجال الرعاية الصحية، والسلع الأساسية، وقضايا سلسلة الإمداد، وإغلاق المرافق. وتشمل المسائل المتصلة بالطلب الشواغل المتعلقة بزيارة المرافق الصحية بسبب المخاوف من التعرض لكوفيد-19. وأثرت أيضاً القيود على الحركة التي تفرضها الحكومة على استخدام الخدمات.

ومن ناحية التمويل، قد ينظر كثير من الجهات المانحة في حدوث انخفاضات في الدعم المالي المتوقع بسبب تحديات الميزانية المتصلة بالجائحة، في حين من المرجح أن تواجه البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل صعوبة في تحقيق النمو الاقتصادي للحفاظ على الزيادات المطلوبة في التمويل المحلي. وتشير القيود المزدوجة إلى أن ثغرات التمويل قد تكون أكبر بكثير مما هو مقدر في التقرير السابق (E/CN.9/2020/4).

ومن وجهة نظر التأثير، يقدّر تحليل لتأثير كوفيد-19 أنه مقابل كل ثلاثة أشهر من الإغلاق المستمر، على افتراض تسجيل مستويات تعطيل مرتفعة، قد لا يتمكن ما يصل إلى مليوني امرأة إضافية من استخدام وسائل منع الحمل الحديثة. ومن المتوقع أن تقوض الجائحة الجهود الرامية إلى إنهاء العنف الجنساني عبر الحد من جهود الوقاية والحماية، والخدمات الاجتماعية والرعاية، فضلاً عن احتمال زيادة حالات العنف. ومن المتوقع أن يكون التقدم المحرز نحو القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أقل أهمية، مع احتمال حدوث حالات انقطاع متصلة بالجائحة في برامج الوقاية يُحتمل أن ينجم عنها مليوناً حالة من حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث كان من الممكن تفاديها على مدى العقد المقبل. وسيعطل كوفيد-19 الجهود المقررة لإنهاء زواج الأطفال، وسيُسبب بعواقب اقتصادية واسعة النطاق، مع احتمال حصول ما مجموعه 13 مليون حالة إضافية من زواج الأطفال، ما كانت لتحدث لولا الجائحة، بين عامي 2020 و 2030.

المصدر: United Nations Population Fund, "Impact of the COVID-19 pandemic on family planning and ending gender-based violence, female genital mutilation and child marriage", 27 April 2020

رابعاً - المعونة الإنمائية للسكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة

23 - ترتبط مسألة الأمن الغذائي والتغذية ارتباطاً وثيقاً بالتحدي الذي تطرحه تلبية احتياجات أعداد كبيرة ومتنامية من السكان. غير أنه سيكون من الخطأ الربط مباشرة بين الطلب على الغذاء وعدد السكان، لأن الطلب على الغذاء يتزايد أيضاً مع مستويات الدخل. وغالباً ما يكون للأسر المعيشية الأعلى دخلاً نظام غذائي يعتمد بدرجة أكبر على البروتين مقارنة بالأسر المعيشية الأدنى دخلاً. إن هذا النظام الغذائي يضع طلبات إضافية على الموارد الطبيعية الشحيحة مثل المياه والأراضي والغابات والمناخ، بالنظر إلى أن السعرة الحرارية من اللحوم تستخدم مدخلات أكثر من الموارد الطبيعية. وبالتالي، فإن ضمان الأمن الغذائي اليوم وللأجيال المقبلة لا ينطوي على جعل الإنتاج الزراعي أكثر استدامة فحسب، بل أيضاً على تغيير أنماط الاستهلاك.

24 - ولا يزال الحد من انعدام الأمن الغذائي بجميع أشكاله يشكل تحدياً كبيراً. ففي عام 2018، عانى نحو 688 مليون شخص من نقص التغذية، وتشير التقديرات إلى أن كوفيد-19 سيزيد هذا العدد بمقدار 83 مليون شخص إضافي إلى 132 مليوناً. ويعكس ذلك عوامل متصلة بالطلب - لا سيما فقدان الناس للعمل والدخل، مما يعوق إمكانية حصولهم على الغذاء - وعوامل متصلة بالعرض. وقد تسببت عمليات الإغلاق للحد من تفشي كوفيد-19 في مشاكل كبيرة لتوريد الأغذية والمواد اللازمة للصناعات الغذائية والزراعة. ولم يتمكن المزارعون من الحصول على البذور والأسمدة ولا حتى على التمويل، كما لم يتمكن الكثيرون من توظيف عمال زراعيين في موسم الزراعة. وثمة خطر حقيقي من أن تؤدي حالات الانقطاع هذه إلى انخفاض الناتج الزراعي وارتفاع أسعار الأغذية في موسم الحصاد المقبل، مما يفاقم انعدام الأمن الغذائي.

25 - وينقسم التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة) إلى ثماني غايات وعدة مؤشرات. ويقاس أحد هذه المؤشرات، وهو المؤشر 2-ألف-2، مجموع التدفقات الرسمية - بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، فضلاً عن التدفقات الرسمية الأخرى - المخصصة للتنمية الزراعية في البلدان النامية. ووفقاً لقاعدة بيانات نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن مجموع التدفقات الرسمية المدفوعة للزراعة في البلدان النامية لم يتجاوز 9,5 بلايين دولار في عام 2018⁽⁵⁾.

26 - وتوفر الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي النصيب الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأمن الغذائي والتغذية وتنمية القطاع الأولي. غير أن مبلغ المعونات الرسمية التي تُصرف للتنمية الزراعية في البلدان النامية ضئيل مقارنة بالدعم الإجمالي الذي تقدمه الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى القطاع الزراعي في بلدانها. ويبين الشكل السادس أن مجموع الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى القطاع الزراعي في بلدانها في عام 2018 كان أكبر بنحو 50 ضعفاً من مبلغ المعونات الرسمية التي تُصرف للتنمية الزراعية في البلدان النامية.

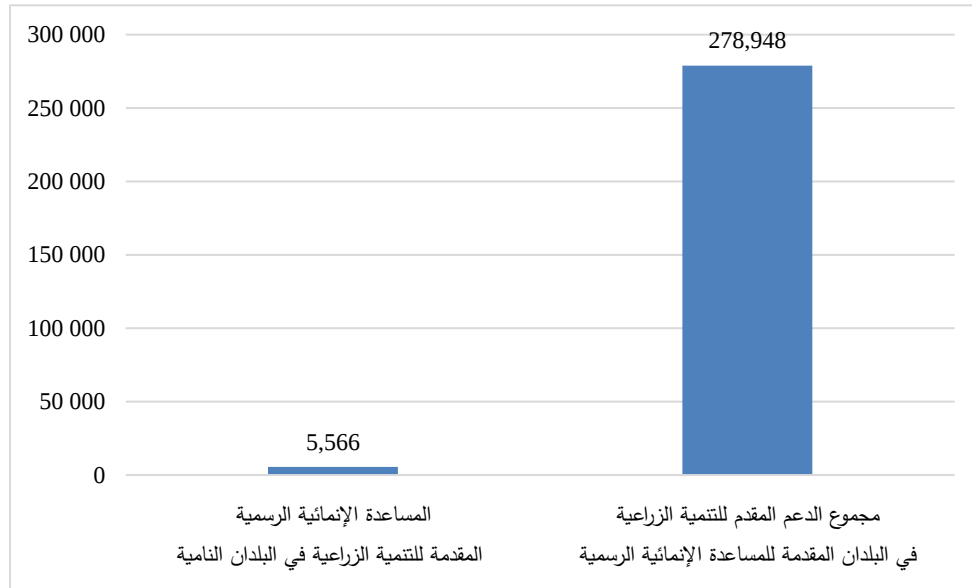
(5) يرد تعريف لقطاع الزراعة في قواعد بيانات إحصاءات التنمية الدولية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهو يشمل جميع الرموز القطاعية في نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة ضمن المجموعة 311. غير أن هناك فرقاً ملحوظاً بين البيانات المعروضة في قاعدة بيانات نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الذي يشكل الأساس لتحليل القطاعي المقدم في جميع أجزاء هذا التقرير، وقاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة التابعة للشعبة الإحصائية للأمم المتحدة. لمزيد من المعلومات، انظر <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-02-0A-02.pdf> و <https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=crs1#>.

27 - وتسعى الجهود الرامية إلى مكافحة انعدام الأمن الغذائي إلى أكثر من مجرد تنمية القطاع الزراعي، ولكنها تتأثر تأثراً وثيقاً بالمعونة المقدمة لتنمية الاستزراع المائي والحراجة، والاستثمارات في إدارة المياه وخدمات النظم الإيكولوجية، وإغناء الأغذية، ودخل الأسر المعيشية. وتُنفق أفقر الأسر المعيشية الحصة الأكبر من دخلها على الغذاء، وأي نقص في دخل الأسر المعيشية يجعلها عرضة لانعدام الأمن الغذائي الحاد. وعليه، فإن مكافحة الفقر من خلال توفير العمل اللائق وآليات الحماية الاجتماعية الكافية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي.

الشكل السادس

مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتنمية الزراعية في البلدان النامية مقارنةً بمجموع الدعم المقدم من تلك البلدان إلى قطاعاتها الزراعية الخاصة بها، 2018

(بملايين دولارات الولايات المتحدة، بقيمتها الحالية)



المصدر: تقديرات، استناداً إلى بيانات الدعم الزراعي الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. متاحة عبر الرابط <https://data.oecd.org/agrpolicy/agricultural-support.htm>. ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الجدول 5، قواعد بيانات إحصاءات التنمية الدولية.

ملاحظة: يُعرّف الدعم الزراعي بأنه القيمة النقدية السنوية للتحويلات الإجمالية لفائدة الزراعة من جانب المستهلكين ودافعي الضرائب الناشئة عن السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة، بغض النظر عن أهدافها وآثارها الاقتصادية. ويشمل هذا المؤشر تقدير الدعم الكلي، الذي يقاس كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ وتقدير الدعم المقدم إلى المنتجين، الذي يقاس كنسبة مئوية من إجمالي إيرادات المزارعين؛ وتقدير الدعم المقدم إلى المستهلكين، الذي يقاس كنسبة مئوية من الاستهلاك الزراعي؛ وتقدير دعم الخدمات العامة، الذي يقاس كنسبة مئوية من مجموع الدعم. ويعبر أيضاً عن الدعم الزراعي بقيمة نقدية (بدولارات الولايات المتحدة أو باليورو). لمزيد من التفاصيل، انظر <https://data.oecd.org/agrpolicy/agricultural-support.htm>.

28 - وكما كانت الحال بالنسبة إلى مجمل المعونة الإنمائية المقدمة، بلغت المعونة المقدمة لتنمية القطاع الأولي ذروتها في عام 2017. وبين عامي 2017 و 2018، انخفض إجمالي مدفوعات المعونة المقدمة إلى الزراعة من الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص من 10,3 مليارات دولار إلى 9,4 بلايين دولار (انظر الشكل السابع). ويمثل هذا العدد انخفاضاً يناهز 0,9 بليون دولار ونحو 9 في المائة من المجموع في سنة واحدة. وشكّلت الجهات المانحة الرسمية نحو 90 في المائة من مدفوعات المعونة للزراعة في عام 2018، مع أن القطاع الزراعي هو أحد القطاعات التي تشهد أكبر انخراط من جانب القطاع الخاص.

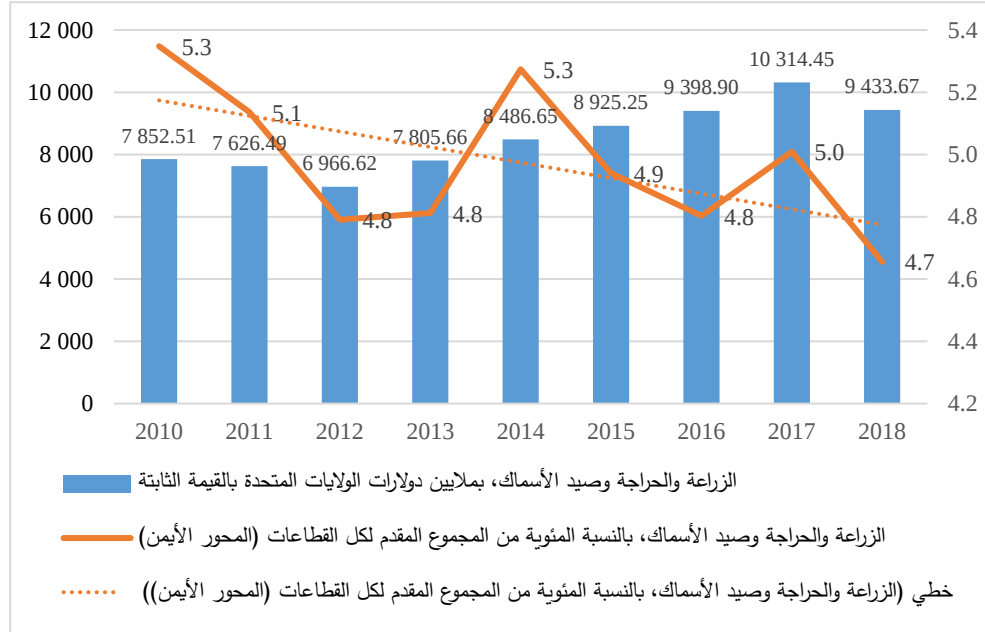
29 - ويبين توزيع مدفوعات المعونة حسب الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص لتنمية القطاع الأولي أن النصيب الأكبر من مدفوعات المعونة يخصص لتنمية القطاع الزراعي (انظر الجدول 2). وزادت مدفوعات المعونة للقطاع الزراعي من 6,9 بلايين دولار في عام 2010 إلى 8,3 بلايين دولار في عام 2018. ومع ذلك، فقد انخفضت هذه المدفوعات كنسبة من مجموع مدفوعات المعونة إلى جميع القطاعات، من 4,7 في المائة عام 2010 إلى 4,1 في المائة عام 2018. كما زادت مدفوعات المعونة للحراثة وصيد الأسماك، ولكن بنسبة أقل بكثير، ولا تزال المعونة الإجمالية المخصصة لصيد الأسماك والحراثة منخفضة. ولم تتجاوز حصة الأولى في عام 2018 نسبة 0,4 في المائة من المجموع؛ في حين بلغت نسبة الثانية 0,2 في المائة من المجموع. وعلى سبيل المقارنة، زادت بسرعة المعونة المقدمة للأمن الغذائي والتغذية خارج حالات الطوارئ، وخصوصاً أثناءها. وفي عام 2018، تجاوزت المعونة من أجل الأمن الغذائي والتغذية المعونة المقدمة للتنمية الزراعية، إذ بلغت 8,4 بلايين دولار. ومن هذا المبلغ، حُصص 7,1 بلايين دولار، أو 84 في المائة، لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ، و 1,3 بليون دولار لتعزيز الأمن الغذائي خارج حالات الطوارئ. وفي ما خلا حالات الطوارئ، بلغت زيادة المعونة أعلى مستوياتها للبرامج التي جرى من خلالها تعزيز التغذية الأساسية، والتي أُدرجت في إطار المعونة الإجمالية لقطاع الصحة⁽⁶⁾.

(6) تشمل المعونة المقدمة للتغذية الأساسية معونة لمعالجة تحديد نقص المغذيات الدقيقة والمكملات الغذائية؛ وتشجيع تغذية الرضع وصغار الأطفال، بما في ذلك الاقتصار على رضاعة الثدي؛ والإدارة غير الطارئة لسوء التغذية الحاد وغير ذلك من برامج التغذية المحددة الأهداف، بما فيها التغذية التكميلية؛ وإغناء الأغذية الأساسية، بما في ذلك إضافة اليود إلى الملح؛ ورصد الحالة التغذوية ومراقبة التغذية على الصعيد الوطني؛ والبحوث، وبناء القدرات، ووضع السياسات، والرصد والتقييم دعماً لإجراءات التدخل هذه.

الشكل السابع

مدفوعات المعونة المقدمة من الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص إلى القطاع الأولي،

2018-2010



المصدر: تقديرات، استنادا إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

30 - تتسم المعونة المقدمة دعماً للجهود الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ بأهمية حيوية في تخفيف المعاناة الإنسانية، ولكن ضمان الأمن الغذائي والتغذية يتوقف في نهاية المطاف على التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن زيادة نواتج وإنتاجية القطاع الأولي، بما في ذلك الزراعة وصيد الأسماك والحراجة - فضلا عن التحول إلى أساليب إنتاج أكثر استدامة - هو أمر بالغ الأهمية. ويبين الجدول 3 أن مدفوعات المعونة من القطاعين الرسمي والخاص لدعم تنمية القطاع الأولي - الزراعة وصيد الأسماك والحراجة - وكذلك لحماية الموارد الطبيعية وإدارتها، لم تتغير كثيرا إذا ما قيسَت كحصة من مجموع مدفوعات المعونة لجميع القطاعات. والاستثناءان هما دعم حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها، الذي زاد بنسبة 0,5 نقطة مئوية، ودعم وضع السياسات وهياكل الحكم، الذي انخفض 0,6 نقطة مئوية. ويعزى الانخفاض في الدعم المقدم لوضع السياسات وهياكل الحكم إلى انخفاض في الدعم المقدم لوضع السياسات في مجالي الزراعة والتجارة. ومن حيث القيمة، انخفض أيضا الدعم المقدم للصناعات الزراعية وصيد الأسماك والحراجة في تلك الفترة.

الجدول 2

مدفوعات المعونة المقدمة من الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص للأمن الغذائي والتغذية، وكذلك لتنمية القطاع الأولي، 2010 و 2018

القطاع	القيمة (بملايين دولارات الولايات المتحدة، بالقيمة الثابتة)		الحصة (بالنسبة المئوية من جميع القطاعات)		التغير (بالنقاط المئوية)
	2018	2010	2018	2010	
جميع القطاعات (1000)	146 834	202 639	100,0	100,0	0,0
تنمية القطاع الأولي (310)	7 853	9 434	5,3	4,7	0,7-
الزراعة (311)	6 856	8 276	4,7	4,1	0,6-
الحراجة (312)	711	740	0,5	0,4	0,1-
صيد الأسماك (313)	286	418	0,2	0,2	0,0
الأمن الغذائي والتغذية	5 141	8 434	3,5	4,2	0,7
الحالات غير الطارئة (11250، 12240، 43071، 43072، 43073)	431	1 331	0,3	0,7	0,4
التغذية في المدارس (11250)	-	295	-	0,1	-
التغذية الأساسية (12240)	431	973	0,3	0,5	0,2
السياسة العامة والتنظيم الإداري للأمن الغذائي (43071)	-	24	-	0,0	-
برامج الأمن الغذائي الأسري (43072)	-	24	-	0,0	-
سلامة الأغذية وجودتها (43073)	-	15	-	0,0	-
حالات الطوارئ (520 + 72040)	4 711	7 103	3,2	3,5	0,3
مساعدة غذائية (520)	1 709	1 968	1,2	1,0	0,2-
مساعدة غذائية طارئة (72040)	3 002	5 135	2,0	2,5	0,5

المصدر: تقديرات، استناداً إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

31 - تبين مقارنة لمختلف أنواع الدعم أن دعم السياسات والحوكمة لا يزال مرتفعاً نسبياً، إذ شكّل 6,0 في المائة من مدفوعات المعونة لجميع القطاعات في عام 2018، يليه الدعم المقدم للحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها، الذي شكّل 4,2 في المائة من مدفوعات المعونة لجميع القطاعات في عام 2018. وكان الدعم المباشر لتنمية القطاع الأولي منخفضاً مقارنة بذلك. وفي عام 2018، لم تشكل نسبة الدعم المقدم للإنتاج والتجهيز سوى 2,0 في المائة؛ ودعم البحوث والتدريب والإرشاد نسبة 0,8 في المائة فقط؛ ونسبة الدعم المقدم إلى قطاع الأعمال 0,5 في المائة فقط من مجموع مدفوعات المعونة. ويبدو أن الدعم المقدم في هذه المجالات الحيوية غير كاف لدفع النظم الغذائية والزراعية نحو الاستدامة، ولتعزيز إنتاجية القطاع الزراعي ونواتجه، ولضمان الإدارة المستدامة للموجودات الإيكولوجية الأساسية.

الجدول 3

مدفوعات المعونة المقدمة من الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص لتنمية القطاعات الأولية والمجالات ذات الصلة، 2010 و 2018

القطاع	القيمة (بملايين دولارات الولايات المتحدة، بالقيمة الثابتة)		الحصة (بالنسبة المئوية من جميع القطاعات)		التغير (بالنقاط المئوية) 2018-2010
	2018	2010	2018	2010	
جميع القطاعات	146 834	202 639	100,0	100,0	0,0
الإنتاج والتجهيز	3 299	4 140	2,2	2,0	0,2-
الزراعة (31120، 31161، 31162، 31163)	2 220	3 169	1,5	1,6	0,1
صيد الأسماك (31320)	131	194	0,1	0,1	0,0
الحراجة (31220)	364	389	0,2	0,2	0,1-
التجهيز والصناعة الزراعية (23270، 31165، 31261، 32140، 32161، 32162، 32163، 43050)	583	389	0,4	0,2	0,2-
دعم الأعمال التجارية والمدخلات	741	1 077	0,5	0,5	0,0
الزراعة (31195، 31191)	220	337	0,1	0,2	0,0
صيد الأسماك (31391)	43	16	0,0	0,0	0,0
الحراجة (31291)	7	2	0,0	0,0	0,0
التعاونيات والتمويل (31194، 31193)	320	518	0,2	0,3	0,0
الأسمدة ومبيدات الآفات (31150، 32267، 32165، 31192)	152	205	0,1	0,1	0,0
البحوث والإرشاد والتدريب	1 353	1 618	0,9	0,8	0,1-
الزراعة (31182، 31181، 31166)	1 004	1 006	0,7	0,5	0,2-
صيد الأسماك (31382، 31381)	36	23	0,0	0,0	0,0
الحراجة (31282، 31281)	23	16	0,0	0,0	0,0
المياه (14081)	49	61	0,0	0,0	0,0
الطاقة (23182، 23181)	38	55	0,0	0,0	0,0
البيئة (41082، 41081)	193	406	0,1	0,2	0,1
النقل والتخزين (21081)	11	51	0,0	0,0	0,0
حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها	5 470	8 606	3,7	4,2	0,5
الأراضي (41040، 41030، 31130، 43040)	2 512	3 239	1,7	1,6	0,1-
المياه (14015، 14021، 14040، 311400)	1 820	3 021	1,2	1,5	0,3
حفظ الطاقة (23183)	0	425	0,0	0,2	0,2

القطاع	القيمة (بملايين دولارات الولايات المتحدة، بالقيمة الثابتة)		الحصة (بالنسبة المئوية من جميع القطاعات)		التغير (بالنقاط المئوية)
	2018	2010	2018	2010	
النفائيات والتلوث (14022، 14032، 14050، 41020)	1 138	1 921	0,8	0,9	0,2
السياسات والحوكمة	9 791	12 246	6,7	6,0	0,6-
الزراعة (31110، 31164)	1 502	1 493	1,0	0,7	0,3-
صيد الأسماك (31310)	76	185	0,1	0,1	0,0
الحرارة (31210)	316	331	0,2	0,2	0,1-
المياه (14010)	848	1 452	0,6	0,7	0,1
الطاقة (231)	986	2 728	0,7	1,3	0,7
البيئة (41010)	3 829	2 779	2,6	1,4	1,2-
التجارة (331)	1 069	1 938	0,7	1,0	0,2
النقل والتخزين (21010)	1 164	1 340	0,8	0,7	0,1-

المصدر: تقديرات، استناداً إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

خامساً - الموجز والاستنتاجات

32 - انخفضت المعونة، قياساً بالأرقام الإجمالية لمدفوعاتها، بين عامي 2018 و 2019؛ وقياساً بمكافئات المنح، ظلت على حالها إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، وعلى مدى تلك السنوات، واصلت البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والجهات المانحة من القطاع الخاص زيادة دورها في تقديم المعونة.

33 - ويمكن توقع حدوث تغيرات بعيدة المدى في المعونة في سياق مواجهة جائحة كوفيد-19. ونظراً لانكماش الدخل القومي الإجمالي خلال الأزمة الراهنة، يمكن توقع هبوط في المساعدة الإنمائية الرسمية، التي كثيراً ما تخصص كحصة من الدخل القومي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، ونظراً لتقلص الإيرادات الحكومية للجهات المانحة من القطاع الرسمي من جهة، وتزايد التنافس على الطلب على الموارد الشحيحة من جهة أخرى، فقد تعيد الجهات المانحة النظر في المعونة الإنمائية وتعتمد إلى إعادة تركيزها. ومن المرجح أن تؤدي الجهود الرامية إلى مكافحة تزايد تفشي كوفيد-19 والتصدي للمشاق الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة إلى إعادة توزيع للمعونة حسب القطاع. وبما أنه يمكن توقع انخفاض المعونة بشكل عام، فإن الأزمة الحالية قد تؤدي في الواقع إلى زيادة في المعونة المقدمة للصحة والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية، على الأقل من الناحية النسبية.

34 - ويبين التوزيع القطاعي لمدفوعات المعونة الإجمالية بين عامي 2010 و 2018 أن المعونة المقدمة للأغراض الإنسانية زادت أكثر من تلك المقدمة إلى قطاعات أخرى. ويمكن أيضاً ملاحظة الزيادة في المعونة المقدمة للأغراض الإنسانية في زيادة المساعدة الغذائية الطارئة. وزادت أيضاً المعونة المقدمة إلى القطاع الاقتصادي، ولكنها انخفضت بالنسبة إلى القطاع الاجتماعي. غير أن المعونة المقدمة للقطاع الاجتماعي لا تزال تشكل حصة الأسد من المعونة، ما يرجح استمرار ازديادها بسبب الجائحة.

35 - وفي القطاع الاجتماعي، انخفضت مدفوعات المعونة التي تقدمها الجهات المانحة من القطاعين الرسمي والخاص للمساكن المتصلة بالسكان من عام 2017 إلى عام 2018. ويزداد هذا الانخفاض وضوحاً لدى مقارنة مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية في عام 2018 بمكافئات منحة المساعدة الإنمائية الرسمية. ويلاحظ أيضاً في المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وتنمية القطاع الأولي، التعديل الهبوطي الكبير نسبياً للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للمساكن المتصلة بالسكان، قياساً بمكافئات المنح. وقد تعكس المستويات الأدنى من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات المانحة المتعددة الأطراف حالات تأخير في تقديم التقارير، ولكنها تشير أيضاً إلى وجود عنصر أدنى للمنح في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الوكالات المتعددة الأطراف.

المعونة الإنمائية المخصصة للمساكن المتصلة بالسكان

36 - ينعكس الانخفاض العام في مدفوعات المعونة للمساكن المتصلة بالسكان في انخفاض في مدفوعات المعونة لجميع فئاتها الفرعية. فقد انخفضت لتحليل البيانات والسياسات السكانية وكذلك للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للصحة الجنسية والإنجابية. ويبين توزيع مدفوعات المعونة للصحة الجنسية والإنجابية أن الانخفاض الأكبر يمكن ملاحظته في الفئة الفرعية من المعونة الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً. ورغم هذه التحولات، ظلت المدفوعات الإجمالية للمعونة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في عام 2018 تشكل نحو 97 في المائة من مجموع المعونة المقدمة للمساكن المتصلة بالسكان، وظلت المعونة المخصصة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً تمثل 68 في المائة من إجمالي المعونة المقدمة للصحة الجنسية والإنجابية.

37 - وزاد انخفاض المعونة المقدمة للصحة الجنسية والإنجابية، المعرب عنها بدولارات الولايات المتحدة لكل امرأة في سن الإنجاب في العالم النامي، إذ واكبت هذا الانخفاض زيادة في عدد النساء في سن الإنجاب. وبين عامي 2017 و 2018، انخفضت هذه القيمة من 7,19 دولار إلى 6,07 دولارات. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن مبلغ المعونة المقدمة من الجهات المانحة من القطاع الرسمي في عام 2018، مقيسة بمكافئات المنح، بلغ 5,03 دولارات.

المعونة الإنمائية المقدمة للأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة

38 - زادت المعونة المقدمة لكفالة الأمن الغذائي في حالات الطوارئ زيادة ملحوظة من عام 2010 إلى عام 2018، كما ارتفعت المعونة المقدمة إلى مجمل القطاع الزراعي. غير أن المعونة المقدمة للزراعة في البلدان النامية ظلت منخفضة نسبياً بوجه عام مقارنةً بإجمالي الدعم الزراعي الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو لأنشطتها الزراعية الخاصة بها. وفاق هذا الدعم المعونة المقدمة للزراعة في البلدان النامية بنحو 50 ضعفاً.

39 - وفي ما يتعلق بالمعونة المقدمة للأمن الغذائي والتغذية وتنمية القطاع الأولي، خُصصت حصة كبيرة من المعونة لمساكن السياسات والحوكمة. وبلغت نسبة 6,0 في المائة من مجموع المعونة المقدمة إلى كل القطاعات في عام 2018. وفي العام نفسه، لم يُخصَّص للإنتاج والتجهيز سوى 2,0 في المائة؛ وخُصصت نسبة 0,8 في المائة للبحث والتدريب والإرشاد؛ وخُصصت نسبة 0,5 في المائة لدعم الأعمال التجارية، بما في ذلك للحصول على البذور والأسمدة والتمويل. ويتطلب تعزيز التنمية المستدامة للقطاع الأولي ومكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية زيادةً في المساعدة الإنمائية المقدمة في هذه المجالات.

كما يتعين زيادة المعونة المقدمة للأمن الغذائي والتغذية ولتنمية القطاع الأولي بسبب الأثر المترتب على جائحة كوفيد-19 في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. وفي كثير من الحالات، زادت الجائحة من صعوبة حصول المزارعين على البذور والأسمدة والتمويل، مع ما يترتب عليه ذلك من عواقب ضارة على موسم الحصاد لعام 2021 والأمن الغذائي في المستقبل. ويتيح مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2021، فرصة لجميع الجهات المعنية للعمل معاً في ما يتعلق بزيادة الاستثمارات وضمان توجيهها نحو تعزيز التقدم في مجمل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

40 - وبلغت حصة المعونة القطاعية المدفوعة لحفظ الموارد الطبيعية وإدارتها 4,2 في المائة من إجمالي المعونة المقدمة إلى كل القطاعات في عام 2018. ويبدو هذا العدد، الذي يمثل زيادة لا تتجاوز 0,5 نقطة مئوية عن مستوى عام 2010، منخفضاً، بالنظر إلى حجم التهديدات الحالية للموارد البيئية.

41 - وتتسق زيادة تنويع قاعدة الجهات المانحة مع الرؤية التي تطرحها خطة عام 2030، التي جرى التشديد فيها على الحاجة إلى مشاركة واسعة في التنمية من جانب القطاعين العام والخاص. غير أن من شأن أي زيادة في المعونة الإنمائية المقدمة من الجهات المانحة غير التقليدية تأتي على حساب المعونة الإنمائية المقدمة من الجهات المانحة التقليدية أن تضرّ بأفقر البلدان على وجه الخصوص. وفي عام 2019، أشار الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في نشرة صحافية إلى أن مشهد ركود المعونة المقدمة من القطاع العام يبعث على القلق بوجه خاص لأن هذا الركود أتى في أعقاب بيانات تبين أن تدفقات التنمية من القطاع الخاص آخذة في الانخفاض أيضاً، وأن البلدان المانحة لم تف بتعهداتها في عام 2015 بزيادة تمويل التنمية. إن تلك الاتجاهات لا تبشر بالخير بالنسبة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽⁷⁾. والأثر الاقتصادي الذي ستسببه لاحقاً جائحة كوفيد-19 سيهدد تلك الظروف بدرجة أكبر، مع احتمال أن تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة إلى التنمية على الصعيد العالمي، والصحة الجنسية والإنجابية، والبيانات السكانية، ومجمل قدرة كوكب الأرض على التكيف، وبخاصة بالنسبة إلى أفقر البلدان النامية. لذا، لا بد، وخصوصاً خلال الأزمات مثل تلك الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19، الحفاظ على المساعدة الإنمائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً وعلى تحقيق وصون أهداف المعونة المقابلة لها.

(7) انظر OECD، "Development aid drops in 2018, especially to neediest countries"، press release, 10 April 2019. متاح عبر الرابط www.oecd.org/development/development-aid-drops-in-2018-especially-to-neediest-countries.htm.